

## الإمارات

تتبع القيادة العامة للقوات المسلحة ومقرها أبوظبي

# رئيس الدولة يصدر مرسوماً بإنشاء كلية الدفاع الوطني لإعداد وتأهيل القيادات العسكرية والمدنية

المجلس الأعلى للكلية برئاسة نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة يختص بإقرار الخطط الاستراتيجية للإعداد والتأهيل وإقرار البرامج التعليمية



◆  
◆  
◆  
◆

**الكلية تمنح درجة الماجستير أو الدكتوراه في الدراسات الاستراتيجية والأمنية**

◆  
◆  
◆  
◆

**يخول مجلس الكلية في استدعاء من يراه مناسباً من المستشارين للاستعانة بخبراتهم**

◆  
◆  
◆  
◆

**فهم أسس ومتطلبات إدارة وتوظيف موارد الدولة من أجل حماية المصالح الوطنية**

◆  
◆  
◆  
◆

**يجتمع المجلس الأعلى للكلية مرة واحدة في نهاية كل عام دراسي بدعوة من رئيسه أو نائبه**

◆  
◆  
◆  
◆

**تحديد الأولويات الاستراتيجية والمطلوب التركيز عليها وتضمينها في منهاج**

◆  
◆  
◆  
◆

**رفع القدرات على تحديد وتقييم تحديات الأمن الوطني والإقليمي والدولي**

◆ أبو ظبي (وام) - أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، مرسوماً بقانون اتحادي رقم "1" لسنة 2012 بإنشاء كلية تسمى "كلية الدفاع الوطني" تتبع القيادة العامة للقوات المسلحة ويكون مقرها في مدينة أبو ظبي وتختص بإعداد وتأهيل القيادات العسكرية والمدنية ورفع قدراتهم على تحديد وتقييم تحديات الأمن الوطني والإقليمي والدولي وفهم أسس ومتطلبات إدارة وتوظيف موارد الدولة من أجل حماية المصالح الوطنية.

ونصت المادة "2" على تشكيل المجلس الأعلى لكلية الدفاع الوطني من كل من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيساً ووزير الداخلية عضواً والباحث العلمي عضواً ووزير التعليم العالي والباحث العلمي عضواً ووزير شؤون مجلس الوزراء عضواً ومستشار الأمن الوطني عضواً ورئيس أركان القوات المسلحة عضواً والأمين العام للمجلس الأعلى للأمن الوطني عضواً ومدير مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عضواً وقائد كلية الدفاع الوطني عضواً ونائب قائد كلية الدفاع الوطني مقررًا للمجلس.

ونصت المادة "3" على اختصاصات المجلس الأعلى لكلية الدفاع الوطني وهي إقرار الخطط الاستراتيجية لإعداد وتأهيل القيادات العسكرية والمدنية وإقرار الأنظمة والمناهج والبرامج التعليمية والتدريبية وخطط تطويرها وفقاً للسياسة التعليمية للكلية ورسم السياسة العامة للكلية فيما يتعلق بالقبول والتسجيل فيها وتحديد الأولويات الاستراتيجية والقضايا التركيز عليها وتضمينها في منهاج والتصديق على النتائج النهائية للدارسين واعتماد شهادات تخرجهم ومراجعة وإقرار الميزانية السنوية للكلية والموافقة على توجيه الدعوات وقبول الدارسين من الدول الشقيقة والصديقة وتحديد شواغر الدارسين بناءً على احتياجات القوات المسلحة والقطاعات المدنية ودراسة المقترحات والتوصيات المرفوعة من مجلس الكلية وإصدار التوجيهات بشأنها ومراجعة واعتماد مشاريع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والعقود التي أعدها مجلس الكلية مع المؤسسات التعليمية والبحثية داخل الدولة وخارجها لتنفيذ البرامج التعليمية والتدريبية للكلية ومراجعة وإقرار التقارير السنوية العلمية والتدريبية والمالية المرفوعة من مجلس الكلية.

وتضمنت المادة "4" اجتماعات المجلس الأعلى وقراراته بحيث يجتمع المجلس الأعلى لكلية الدفاع الوطني مرة واحدة في نهاية كل عام دراسي بدعوة من رئيسه أو نائبه أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ولا يكون اجتماعه قانونياً إلا بحضور ستة من الأعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم رئيس المجلس أو نائبه. وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح رأي الجانب الذي صوت معه رئيس المجلس أو نائبه في حالة عدم وجود رئيس المجلس. ويخول المجلس الأعلى للكلية في استدعاء من يراه مناسباً من المستشارين والخبراء للاستعانة بخبراتهم الفنية والعلمية للمعاونة دون أن يكون لهم حق التصويت.

ونصت المادة "5" على أن تنظم الكلية وتدار شؤونها من خلال مجلس وقائد الكلية ويحدد النظام الأساسي مهام وأهداف الكلية بالإضافة إلى تشكيل مجلس الكلية وبيان اختصاصاته. ونصت المادة "6" على أن تمنح كلية الدفاع الوطني درجة الماجستير أو الدكتوراه في الدراسات الاستراتيجية والأمنية أو أية شهادة أو درجة علمية أخرى يتقرر استحداثها ومنحها في المستقبل ويجوز منح الدارسين الذين لا تنطبق عليهم شروط القبول بالجامعة المتعاقد معها درجة الببلوم في الإدارة الاستراتيجية لمرور الدولة.

ونصت المادة "7" بكون كلية الدفاع الوطني ميزانية سنوية مستقلة مدرجة ضمن ميزانية القوات المسلحة حسب ما يحدده نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة على أن يتم الصرف منها وفقاً لأوجه الصرف والآلية التي يتم اعتمادها من قبل رئيس أركان القوات المسلحة.

ونصت المادة "8" على أن يصدر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة النظام الأساسي للكلية والقرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم.

ويجوز لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة صرف أية علاوة أو مكافأة للعاملين أو المحاضرين في كلية الدفاع الوطني. ونصت المادة "9" على الجهات المعنية تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون كل ضمن اختصاصه. وفيما يلي نص المرسوم:

مرسوم بقانون اتحادي رقم "1" لسنة 2012 بإنشاء كلية الدفاع الوطني

للمنح الوطني وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم "10" لسنة 2007 في شأن الخدمة المدنية في وزارة الدفاع والقوات المسلحة وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم "11" لسنة 2008 في شأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وبناء على ما عرضه وزير الدفاع ووافق نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء أصدرنا المرسوم بقانون الآتي:

## المادة «1»

تنشأ كلية تسمى "كلية الدفاع الوطني" تتبع القيادة العامة للقوات المسلحة ويكون مقرها في مدينة أبو ظبي وتختص بإعداد وتأهيل القيادات العسكرية والمدنية ورفع قدراتهم على تحديد وتقييم تحديات الأمن الوطني والإقليمي والدولي وفهم أسس ومتطلبات إدارة وتوظيف موارد الدولة من أجل حماية المصالح الوطنية.

## المادة «2»

تشكيل المجلس الأعلى لكلية الدفاع الوطني يشكل المجلس الأعلى للكلية من:

1. نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيساً
2. وزير الداخلية عضواً
3. وزير الخارجية عضواً
4. وزير التعليم العالي والباحث العلمي عضواً
5. وزير شؤون مجلس الوزراء عضواً

6. مستشار الأمن الوطني عضواً
7. رئيس أركان القوات المسلحة عضواً
8. الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن الوطني عضواً
9. مدير مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عضواً
10. قائد كلية الدفاع الوطني عضواً
11. نائب قائد كلية الدفاع الوطني مقررًا للمجلس

## المادة «3»

اختصاصات المجلس الأعلى لكلية الدفاع الوطني يختص المجلس الأعلى بالآتي:

1. إقرار الخطط الاستراتيجية لإعداد وتأهيل القيادات العسكرية والمدنية.
2. إقرار الأنظمة والمناهج والبرامج التعليمية والتدريبية وخطط تطويرها وفقاً للسياسة التعليمية للكلية.
3. رسم السياسة العامة للكلية فيما يتعلق بالقبول والتسجيل فيها.
4. تحديد الأولويات الاستراتيجية والقضايا الأمنية الوطنية والإقليمية والدولية والمطلوب التركيز عليها وتضمينها في منهاج.
5. التصديق على النتائج النهائية للدارسين واعتماد شهادات تخرجهم.

## المادة «4»

اجتماعات المجلس الأعلى وقراراته يجتمع المجلس الأعلى لكلية الدفاع الوطني مرة واحدة في نهاية كل عام دراسي بدعوة من رئيسه أو نائبه أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ولا يكون اجتماعه قانونياً إلا بحضور ستة من الأعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم رئيس المجلس أو نائبه.

تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح

6. مراجعة وإقرار الميزانية السنوية للكلية.
7. الموافقة على توجيه الدعوات وقبول الدارسين من الدول الشقيقة والصديقة.
8. تحديد شواغر الدارسين بناءً على احتياجات القوات المسلحة والقطاعات المدنية.
9. دراسة المقترحات والتوصيات المرفوعة من مجلس الكلية وإصدار التوجيهات بشأنها.
10. مراجعة واعتماد مشاريع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والعقود التي أعدها مجلس الكلية مع المؤسسات التعليمية والبحثية داخل الدولة وخارجها لتنفيذ البرامج التعليمية والتدريبية للكلية.
11. مراجعة وإقرار التقارير السنوية العلمية والتدريبية والمالية المرفوعة من مجلس الكلية.

## المادة «5»

يخول مجلس الكلية في استدعاء من يراه مناسباً من المستشارين والخبراء للاستعانة بخبراتهم الفنية والعلمية للمعاونة دون أن يكون لهم حق التصويت.

## المادة «6»

تنظم الكلية وتدار شؤونها من خلال مجلس وقائد الكلية. ويحدد النظام الأساسي مهام وأهداف الكلية بالإضافة إلى تشكيل مجلس الكلية وبيان اختصاصاته.

يخول مجلس الكلية في استدعاء من يراه مناسباً من المستشارين والخبراء للاستعانة بخبراتهم الفنية والعلمية للمعاونة دون أن يكون لهم حق التصويت.

رأي الجانب الذي صوت معه رئيس المجلس أو نائبه في حالة عدم وجود رئيس المجلس. 3. يخول المجلس الأعلى للكلية في استدعاء من يراه مناسباً من المستشارين والخبراء للاستعانة بخبراتهم الفنية والعلمية للمعاونة دون أن يكون لهم حق التصويت.

## المادة «7»

يخول مجلس الكلية في استدعاء من يراه مناسباً من المستشارين والخبراء للاستعانة بخبراتهم الفنية والعلمية للمعاونة دون أن يكون لهم حق التصويت.

## المادة «8»

يخول مجلس الكلية في استدعاء من يراه مناسباً من المستشارين والخبراء للاستعانة بخبراتهم الفنية والعلمية للمعاونة دون أن يكون لهم حق التصويت.

يخول مجلس الكلية في استدعاء من يراه مناسباً من المستشارين والخبراء للاستعانة بخبراتهم الفنية والعلمية للمعاونة دون أن يكون لهم حق التصويت.

حسب ما يحدده نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة على أن يتم الصرف منها وفقاً لأوجه الصرف والآلية التي يتم اعتمادها من قبل رئيس أركان القوات المسلحة.

## المادة «9»

يخول مجلس الكلية في استدعاء من يراه مناسباً من المستشارين والخبراء للاستعانة بخبراتهم الفنية والعلمية للمعاونة دون أن يكون لهم حق التصويت.

## المادة «10»

يخول مجلس الكلية في استدعاء من يراه مناسباً من المستشارين والخبراء للاستعانة بخبراتهم الفنية والعلمية للمعاونة دون أن يكون لهم حق التصويت.

يخول مجلس الكلية في استدعاء من يراه مناسباً من المستشارين والخبراء للاستعانة بخبراتهم الفنية والعلمية للمعاونة دون أن يكون لهم حق التصويت.

## الإمارات

كبار الضباط أكدوا أنه يخدم المصالح العليا للدولة

## القوات المسلحة تثنى مرسوم رئيس الدولة بإنشاء كلية الدفاع الوطني



◆ أبو ظبي (وام) - أشاد عدد من كبار الضباط بالقوات المسلحة والخارجية بالمرسوم الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، بإنشاء كلية الدفاع الوطني، مؤكداً أنه يعتبر قراراً استراتيجياً يلبي متطلبات القوات المسلحة ويخدم المصالح العليا للدولة.

وأوضح الجميع أن إنشاء كلية الدفاع الوطني يرتقي بالتعليم العسكري إلى قمة الهرم، من خلال مؤسسة تعنى بتنمية الفكر العسكري الاستراتيجي يلتقي فيها العسكريون والمدنيون، لتبادل الخبرات لبلورة استراتيجية الدفاع الشامل والامن الجماعي الوطني في إطار علمي، وبمنهجية معاصرة، وإعداد رجال منتقنين ليتبوؤوا المناصب العليا ذات الارتباط بالتخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني.

## القرار الحكيم

وقال الفريق الركن عبيد محمد الكعبي وكيل وزارة الدفاع، إن القرار الحكيم الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة حفظه الله، بإنشاء كلية الدفاع الوطني يعد قراراً استراتيجياً يلبي متطلبات القوات المسلحة، ويخدم المصالح العليا للدولة، حيث كان هذا المشروع من ضمن خطط القوات المسلحة الاستراتيجية المعتمدة منذ أعوام عديدة، ولنا أن نفخر بولادة هذا الصرح العلمي الكبير، وأضاف أن كلية الدفاع الوطني تعد أعلى مراكز الدراسات العسكرية فيما يتعلق بموضوعات الأمن الوطني والاستراتيجيات الوطنية، حيث تعمل على توحيد وتطوير المفاهيم الاستراتيجية للدارسين العسكريين والمدنيين الذين يلتحقون بها وإعدادهم لمواجهة التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن الوطني، وإيجاد الحلول المناسبة لها بنظرة شاملة ومنطقية تضم كل الأبعاد السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

## أكاديمية متميزة

من جانبه، قال الفريق الركن حمد محمد ثاني الرميثي، رئيس أركان القوات المسلحة، إن القيادة الرشيدة أدركت أن الوقت قد حان لاستكمال الصروح التعليمية الأكاديمية العسكرية بالقوات المسلحة، بإنشاء أكاديمية علمية متميزة لتأهيل قيادات المستقبل وإجراء الدراسات والبحوث المتطورة، في مجالات الدفاع والأمن والتخطيط الاستراتيجي الشامل بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية العليا للدولة للحفاظ على أمنها الوطني، وأوضح أن صدور مرسوم صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة حفظه الله، بإنشاء كلية الدفاع الوطني بأبعادها المختلفة التي تهدف إلى جانب بناء وتشكيل مفهوم الدفاع والامن في الدولة، إلى التوحيد والتجانس للمفاهيم القومية والاستراتيجية لدى قادة المستقبل في المنظومة الدفاعية والأمنية والقيادة المؤثرة في القطاعات المدنية، وتأهيل القيادات العسكرية والأمنية والقيادات العليا في منظومة إدارة الدولة في مجالات التخطيط الاستراتيجي القومي، وإعدادهم لتولي الوظائف القيادية العليا مع توفير كوادر قيادية متميزة في مجال الأمن الوطني لإدارة الأزمات وصناعة القرار.

## تنمية الفكر العسكري

من جانبه، أكد اللواء الركن عيسى سيف محمد المرزوقي نائب رئيس أركان القوات المسلحة إن إصدار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة حفظه الله، مرسوم القائد الأعلى الوطني رقم (1) لسنة 2012 بإنشاء كلية الدفاع الوطني يرتقي بالتعليم العسكري إلى قمة الهرم، من خلال مؤسسة تعنى بتنمية الفكر العسكري الاستراتيجي يلتقي فيها العسكريون والمدنيون ليتبادلوا الخبرات لبلورة استراتيجية الدفاع الشامل والامن الجماعي الوطني، في إطار علمي وبمنهجية معاصرة وإعداد رجال منتقنين ليتبوؤوا المناصب العليا ذات الارتباط بالتخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني.

وأكد أنها بحق كلية مكملة لأربع مراحل سابقة في مجال البناء العسكري لقواتنا المسلحة، شملت المدارس والمعاهد والكليات العسكرية التي وصلت إلى منح درجة البكالوريوس في الإدارة والعلوم العسكرية، وكلية القيادة والأركان التي تمنح درجة الماجستير في الموارد البشرية ليصبح حاملها مؤهلاً للقيام بالأعمال القيادية، واليوم تكتمل الحلقة بهذا المرسوم السامي.

## التخطيط الاستراتيجي

وفي السياق ذاته، قال اللواء الركن طيار محمد بن سيدوان سعيد القمزي قائد القوات الجوية والدفاع الجوي، إنه تواصلوا للتطور الكبير في

## إنشاء الكلية قرار استراتيجي يلبي متطلبات القوات المسلحة

- عبيد محمد الكعبي

## أكاديمية علمية متميزة لتأهيل قيادات المستقبل وإجراء الدراسات

- حمد ثاني الرميثي

## الارتقاء بالتعليم من خلال مؤسسة تعنى بتنمية الفكر العسكري

- عيسى المرزوقي

## تحقق الأهداف الاستراتيجية الوطنية وتحافظ على الأمن الوطني

- محمد القمزي

## قواتنا المسلحة تلعب دوراً مهماً في دعم الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي

- جمعة الفلاسي

## إنشاء الكلية يأتي استكمالاً للتطور الكبير في القدرات الدفاعية للقوات المسلحة

- سيف المسافرني

## دعامة أساسية في بنية التعليم العسكري العالي على نطاق قواتنا المسلحة

- خليفة الرميثي

## الكلية تعمل على توسيع آفاق الدارسين العسكريين والمدنيين الذين يلتحقون بها

- مطر الظاهري

## القرار يأتي استجابة لحاجة ضرورية وملحة لإعداد أجيال من القادة العسكريين والمدنيين

- إبراهيم المشخ

## ترجمة لطموحات قيادتنا الرشيدة والحكيمة في مواكبة متغيرات البيئة الاستراتيجية

- رشاد السعدي

القدرات الدفاعية للقوات المسلحة المتمثلة في القوات البرية والبحرية والقوات الجوية والدفاع الجوي، ومع الاعتبار الكافي للتحديات التي تواجه مسيرة السلام والاستقرار والنماء، تتنوع أهمية مشروع كلية الدفاع الوطني وهي مؤسسة أكاديمية عسكرية تتبع القيادة العامة للقوات المسلحة، وتختص بإجراء الدراسات والبحوث المتطورة بكل ما يتصل بمجال الدفاع والأمن الوطني والتخطيط الاستراتيجي الشامل، وذلك بهدف تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية والحفاظ على الأمن الوطني.

وأشار إلى أنه وفقاً لتوجيهات القيادة العليا، فإن القطاعات والكوادر التي تقوم الكلية بتأهيلها تشمل القادة العسكريين المتوقع تصديدهم لتولي مناصب قيادية في القوات المسلحة، وقادة المستقبل في أجهزة الأمن والشرطة والقوى السيادية الأخرى، وقادة العمل الدبلوماسي والعنصر وكبار موظفي الخدمات العامة المتوقع تصديدهم لتولي مسؤوليات عليا أو إشراكهم في لجان إدارة الأزمات.

## الاستقرار الإقليمي والدولي

من جانبه، قال اللواء الركن جمعة أحمد البواردي الفلاسي قائد القوات البرية، إن دولة الإمارات العربية المتحدة، أثبتت تقدمها خلال فترة وجيزة للعالم وقدرتها على التطور ومسايرة أرقى ما وصلت إليه دول العالم المتقدم حضارة ورياً في الجوانب المختلفة، وأهمية الجانب الاستراتيجي العسكري وكونه أحد عناصر قوة الدولة وارتباطه بالاستراتيجيات الأخرى الاقتصادية والعلمية والسياسية والاجتماعية، وللدور الذي لعبه قواتنا المسلحة لدعم الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي في مجال الإغاثة وحفظ السلام والاستقرار في كثير

من دول العالم، ارتأت قيادتنا السياسية العسكرية العليا ممثلة بصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، القائد الأعلى للقوات المسلحة حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ولتأهيل القيادات الوطنية في مجال التخطيط والعمل المشترك على المستوى الاستراتيجي، وذلك لاستغلال الأمثل لمختلف عناصر قوة الدولة العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية، لتحقيق المصالح الاستراتيجية للدولة.

## القدرات الدفاعية

من جانبه، أكد اللواء الركن سيف مصبح عبدالله المسافرني رئيس هيئة العمليات أن إصدار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، مرسوماً بشأن إنشاء كلية الدفاع الوطني يأتي استكمالاً للتطور الكبير في القدرات الدفاعية للقوات المسلحة لدولة الإمارات العربية، ومع الوضع في الاعتبار التحديات التي تواجه مسيرة السلام والاستقرار، فإن كليات الدفاع الوطني تعد من المكونات الهامة في بناء القدرات الدفاعية للدولة العصرية، حيث تعمل كعنصر مهم في بناء المنظومة الدفاعية عبر الدراسات في كل المجالات، مما يساعد على تبنى أفضل الممارسات والاستراتيجيات وأنسب خطط التنفيذ من أجل الحفاظ على الأمن الوطني للدولة.

وقال "يأتي تأهيل الكادر البشري في كلية الدفاع الوطني كأسبقية علمية حيث تبني مفاهيمها

تهدف إلى رفع قدراتهم على فهم وتقييم تحديات الأمن الوطني والإقليمي والدولي، وفهم أسس ومخططات إدارة وتوظيف موارد الدولة من أجل حماية المصالح الوطنية."

## أكاديمية وطنية

وقال اللواء الركن طيار رشاد محمد سالم السعدي قائد كلية الدفاع الوطني، إن قيادة كلية الدفاع الوطني تولي توجهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة حفظه الله، كل الاهتمام والتقدير وتجعل من توصيات سموه ركيزة لخطة استراتيجية للكلية، معززة بمنهج علمي أعلى مستوى ومحاو لدراسات متناقة تعدها لمنتسبيها، حيث تعتبر كلية الدفاع الوطني مؤسسة أكاديمية وطنية لتنمية الفكر الاستراتيجي يلتقي فيها العسكريون والمدنيون ليتبادلوا الخبرات والأراء، سعياً لبلورة رؤى وأفكار مشتركة نحو تحقيق استراتيجية الدفاع الشامل وتحقيق الأمن الوطني والمساهمة في إعداد وصقل القيادات العسكرية والمدنية، لشغل الوظائف القيادية العليا في القوات المسلحة وأجهزة الدولة والمؤسسات والهيئات الوطنية التي لها دور في منظومة الأمن الوطني الشامل. وأكد "إن إنشاء كلية الدفاع الوطني يعتبر ترجمة لطموحات قيادتنا الرشيدة والحكيمة في مواكبة متغيرات البيئة الاستراتيجية، وإعداد قيادات الدولة على كافة الصعد وعلى هذا الأساس فإننا نأمل أن نوفق للمساهمة في إعداد قادة قادرين على التعامل مع المعطيات الاستراتيجية والمتغيرات المتلاحقة وتقاوم التحديات الأخذة بالمتنوع، وقادرين على المساهمة في اقتراح الحلول السليمة من منظور استراتيجي صرف وبشمولية تنم عن نضج فكري متفتح."

## منارة علم وتنوير

وقال اللواء مطر سالم علي الظاهري رئيس هيئة الإدارة والقوى البشرية، إن كلية الدفاع الوطني باعتبارها أعلى مراكز الدراسات العسكرية، فإنها تعمل على توسيع آفاق الدارسين العسكريين والمدنيين الذين يلتحقون بها وتعريفهم بحقائق التهديدات التي تواجه الأمن الوطني، وإعدادهم لمواجهة كافة التهديدات، وتصبيرهم بالنظر إلى المشاكل الوطنية نظرة شاملة تضم كل الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وتبقى كلية الدفاع الوطني منارة علم وتنوير متجدد تلبى طموحات القيادة الرشيدة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة حفظه الله، في بناء نخبة من العسكريين والمدنيين المختارين بعناية من قطاعات مختلفة لدراسة وتحليل العناصر الأساسية والمؤثرة على الأمن الوطني، تمهيداً لتسليمهم مناصب عليا ذات ارتباط بالتخطيط الاستراتيجي على المستويين العسكري والمدني.

## حماية المصالح الوطنية

وقال اللواء الركن بحري إبراهيم سالم محمد المشخ قائد القوات البحرية: "لا شك أن قرار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة حفظه الله، بإنشاء كلية الدفاع الوطني لتقود مسيرة التعليم العسكري والأمني في الدولة، يأتي استكمالاً واستجابة لحاجة ضرورية وملحة تهدف لإعداد أجيال من القادة العسكريين والمدنيين ليكونوا بمستوى النهضة الضخمة التي انتظمت كل مناحي الحياة، ووضعت الإمارات العربية المتحدة في مصاف الدول المتقدمة، كما

## جمال سند السويدي: قفزة في المجال العسكري



جمال سند السويدي

قال الدكتور جمال سند السويدي مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: إن إنشاء كلية الدفاع الوطني في دولة الإمارات، يمثل نقلة نوعية، وقفزة حضارية في مجال العلم العسكري والأمن الوطني، فهي كلية تمثل خطوة في اتجاه تنسيق جهود قوى الدولة الشاملة للتخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني، كما أنها قفزة علمية لفهم صحيح لأبعاد الأمن الوطني وإدراك مستوياته والوقوف على التحديات والمخاطر والتهديدات، ولذلك فإن صدور قرار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ورعاه، بإنشاء الكلية ينطلق من إيمان صادق بأهمية التأهيل العلمي العسكري والمدني، وبأبي التوقيت ليكون حاسماً بعد أن بلغت دولتنا الغالبية مرحلة التمكين في المجالات كلها، وأوضح أن الكلية تمثل إضافة مهمة إلى الوطن والمجتمع، فهي تعمل على تأهيل

## سيف الشعفار: شريان يدعم القوات المسلحة



سيف الشعفار

متصفه بالحدثة والمعاصرة من ناحية، وعلى درجة عالية من التكامل والتجديد من ناحية أخرى، كما أنها تعد مؤسسة لتنمية التفكير الاستراتيجي لتلقت فيها النخبة من العسكريين والمدنيين لتبادل الآراء والخبرات لبلورة استراتيجية الدفاع الشامل والأمن الوطني الجماعي.

قال الفريق سيف عبدالله الشعفار وكيل وزارة الداخلية، إن قرار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، بإنشاء كلية الدفاع الوطني جاء تلبية لاستكمال الأمن الوطني من منظور الأمن الشامل، والتطور الذي تشهده مؤسساتنا العسكرية والمدنية في مرحلة التمكين، وهي تعد من أفضل الكليات العسكرية ذات التخصص الأكاديمي في المنطقة، وتؤدي دوراً وطنياً رائداً منطلقاً من الرؤية الحكيمة لقيادتنا الرشيدة التي أمرت بإقامتها وإنشائها وتطويرها. وقال: إن كلية الدفاع الوطني تعد شرياناً حيوياً ومهماً يدعم ويطور خطط القوات المسلحة بالدولة، فهي تقوم بإعداد كفاءات وطنية عسكرية مؤهلة تأهيلاً علمياً وعسكرياً لسد حاجات القطاعات العسكرية والأمنية المختلفة، وتطوير مستوى الأداء فيها وتسهم في عملية التطور العلمي والمهني لقواتنا المسلحة وأن خطط الأكاديمية

## فارس المرزوقي: الكلية تحقق الأمن الوطني



فارس المرزوقي

أكبر للتحديات والتعامل معها بنظرة شمولية أوسع، وكذلك على تقييم وتحديد التحديات الأمنية من منظور الأمن الشامل وتقييمها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي واقتراح السياسات الأمنية المناسبة، من خلال توظيف واستغلال موارد الدولة الميسرة من أجل حماية مصالح الدولة.

قال فارس المرزوقي مساعد وزير الخارجية للشؤون الدفاعية الأمنية، إن قرار صاحب السمو رئيس الدولة حفظه الله، بتأسيس كلية الدفاع الوطني جاء بهدف المساهمة في تحقيق الأمن الوطني من خلال إعداد الدراسات الدفاعية والاستراتيجية المطلوبة حضراً ومستقبلاً، ولتنسيق الرؤى العلمية الخاصة بالدفاع والأمن والاستراتيجية وتوحيد مفاهيم التنفيذ والأداء المتناسق داخل أجهزة الدولة وتأسيس قاعدة أمنية لمراكز دعم وإعداد القرار، كما جاء القرار في الوقت المناسب في عالم يسوده كثير من التحديات والتهديدات، ومن منطلق أن دولة الإمارات العربية المتحدة بل ومنطقة الخليج العربي يكاملها إنما هي جزء من عالم تتأثر به وتتوثر فيه، وأكد أن نقل تفكير القيادات العسكرية إلى خارج المجال العسكري، يفتح لها أبواب المعرفة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويساعدها على فهم